



في الاجتماع مع فريق مكتب الدعم الفني لصندوق الامم المتحدة لسكان بعمّان:

مناقشة ما تم تنفيذه من البرامج والأنشطة السكانية وتقييم الدورة البرامجية للسنوات الخمس الماضية

زيارة: استراتيجية التنمية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والنوع الاجتماعي.. محاور اساسية لتنفيذ السياسة السكانية

متابعة/ أمين عبد الله إبراهيم



■، برئاسة الأخ مطهر أحمد زيارة - الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان عقد الأربعاء الماضي بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان اجتماعاً خاصاً مع فريق بعثة مكتب الدعم الفني لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعمّان بالملكة الأردنية الهاشمية والذي زار بلادنا مؤخرًا استمرت عدة أيام برئاسة الأخ الدكتور عبد المنعم أبو نوار - مدير مكتب الدعم الفني للصندوق بعمّان.

وفي بداية الاجتماع تحدث الأخ الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان بكلمة قال فيها: ان الهدف من هذا الاجتماع الهام هو مناقشة ومتابعة ما تم تنفيذه من برامج وأنشطة سكانية خلال الفترة الماضية في بلادنا وتقييم الدورة البرامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصنعاء للخمس السنوات الماضية ٢٠٠٢-٢٠٠٦ والتي تنتهي مدتها مع نهاية هذا العام ٢٠٠٦م، بالإضافة إلى مناقشة وبحث آفاق التعاون المستقبلي بين بلادنا وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوقوف على ملاحم الدورة البرامجية القادمة للصندوق للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م وخاصة في ما يتعلق بمجال تنفيذ السياسة الوطنية للسكان والتي اعتمدت على ثلاثة محاور اساسية هي محور استراتيجية التنمية السكانية ومحور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومحور النوع الاجتماعي ومحاوله نقل العمل السكاني إلى عموم محافظات الجمهورية وخصوصاً القرى والأرياف والمديريات المختلفة التي تتركز فيها المشكلة السكانية بصورة أكبر.

كما اشار ايضا إلى العلاقة القوية والنيّة وتجربة العمل الناجحة ما بين الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي كان لها الدور الاساسي والإيجابي في تنفيذ العديد من المهام والأنشطة والفعاليات والبرامج المناطة بعمل الأمانة العامة للمجلس في عدة جوانب.

وأطلع الأخ زيارة فريق بعثة مكتب الدعم الفني لصندوق الأمم المتحدة للسكان الزائر على تجربة اليمن الناجحة في مجال العمل السكاني والتوعوية السكانية وخاصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية وتفعيل عملية التنسيق والتابعة والتقييم للقطاعات والمشاريع السكانية ومستوى أداء عملها، إضافة إلى

تنفيذ العديد من الدراسات الميدانية لتخصيص الأوضاع السكانية لبعض شرائح المجتمع والتي كان آخرها الدراسة الميدانية حول معارف واتجاهات الشباب نحو قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتي نفذت العام الماضي وكذا تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية الهادفة إلى خلق رأي عام ايجابي تجاه المشكلة السكانية وكيفية التصدي لها.

وقال: اننا نتطلع من خلال الدورة البرامجية القادمة للصندوق للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م إلى تطوير قدرات الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان والجهات الشريكة معنا في تنفيذ البرامج السكانية لغرض التنفيذ الفعال لاهداف السياسة السكانية بمختلف محاورها من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة الهادفة إلى دمج البرامج والمتغيرات السكانية على المستوى المحلي في مختلف المحافظات.

كما نتطلع ايضا إلى تطوير البناء المؤسسي أكثر وأكثر وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سكانية متكاملة وواضحة تمكن الجميع من التعامل معها ومعرفة مقدار التطور الحاصل في مجال العمل السكاني. من جانبه تحدث الأخ الدكتور عبد المنعم أبو نوار - مدير مكتب الدعم الفني لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعمّان بكلمة قال فيها:

أكد فيها على أهمية التعاون والشراكة القائمة بين الصندوق وشركاء التنمية في اليمن وعلى ان الصندوق لا يعمل لنفسه وإنما جاء من اجل دعم الشركاء في اليمن.

وأشار إلى أن البرنامج القطري للخمس السنوات القادمة هو في طور الإعداد وأن العمل فيه سوف يتركز على المحافظات والمديريات المختلفة مؤكداً على ضرورة مراقبة وتقييم أداء عمل البرنامج بشكل دوري ومنظم، وأن الصندوق سوف يسعى على تنمية القدرات المحلية في هذا المجال.

بعد ذلك استمع فريق البعثة إلى العرض الموجز الذي قدم من قبل عدد من مدراء المشاريع السكانية والعنيتين والمسؤولين في الجهات والمنظمات العاملة في المجال السكاني حول الأنشطة والفعاليات التي نفذت والتجارب التي خاضتها تلك الجهات والمشاريع السكانية وما واجهتها من صعوبات ومشاكل في مجال العمل والتوعوية السكانية.

حضر الاجتماع الاخوين يحيى النجار - وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد، وصالح الشيخ - مساعد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومدراء العموم بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وممطي المشاريع السكانية والجهات والمنظمات ذات العلاقة.

التجربة اليمنية في مجال العمل السكاني هي أمر يعتز به الصندوق، كما يعتبر اليمن من أغنى الدول العربية في تنفيذ الدراسات والمسوحات وجميع المعلومات والبيانات والمؤشرات والمعطيات السكانية وتحليلها واستخدامها في اعداد الخطط ووضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج السكانية والتنموية.

وأضاف: هناك قضايا نصبوا اليها ونشجعها وتدعمها كقضية ايجاد تنسيق اوثق وفاعل والنزول إلى أرض الميدان وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تخدم وضع نظام متكامل لتوفير المعلومات السكانية والمعلومات المتحصرة حول أوضاع وقضايا السكان بغية التخطيط الأفضل ومتابعة التنفيذ.

وفي ختام كلمته عبر الأخ أبو نوار عن شكره وتقديره للجمهوريه اليمنية رئاسة وحكومة وشعباً على دعمها المستمر للصندوق معنوياً

ومادياً أيضاً الأمر الذي يعزز من عمل الصندوق ويحسّنه ليجي قانماً على تقديم الدعم والمساعدة وبما هو متاح سواء في الجانب الفني والاستشاري والمعرفي أو في جانب الدعم المادي. كما تحدث السيد هانز اوبديجن - ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بصنعاء بكلمة

اوبديجن: البرنامج القطري القادم سيركز على المحافظات والمديريات وتنمية القدرات المحلية

المستشار الاقليمي لهيئة بايت فاندز الدولية يشيد بجهود الحكومة اليمنية في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة

كتب/ شوقي العباسي

■، أشاد الدكتور ناصر محمود الخولي المستشار الاقليمي لهيئة بايت فاندز الدولية للصحة الانجابية بالخدمات التي تقدمها الحكومة اليمنية في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة والجهود المبذولة في تحسين وتوسيع مستوى الخدمات في جميع المحافظات والوصول الى المديريات بالإضافة الى توسيع دائرة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الانجابية لايصالها الى مختلف شرائح المجتمع اليمني. وأكد في الكلمة التي القاها في حفل افتتاح الدورة التدريبية للمرشحات في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة التي نظمتها وزارة الاوقاف والارشاد بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان على الدور الكبير الذي يقوم به علماء الدين والمرشدون والمرشحات في التوعية وتقديم المشورة لأفراد المجتمع في هذا الجانب لما لذلك من دور كبير في توجيه المجتمع للاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة من أجل المساعدة بين الولادات والتي من شأنها تعمل على خفض نسبة الوفيات بين الأمهات والتي تقدر بـ ٢٥٪ بالإضافة الى خفض نسبة الوفيات بين الاطفال التي تقدر بـ ٣٧٪.

وأضاف يجب أن يعرف الناس بأنه قد أن الاوان أن نقوم بواجبنا ودورنا كمواطنين مقابل ما تقوم به الحكومة من تقديم الخدمات وتوفير الوسائل وأن يعرف الناس اهمية تنظيم الأسرة والمساعدة بين المواليد والاستفادة من الخدمات التي تقدم في هذا الجانب.

من مكاسب الثورة للسكان

حسن العززي

□ تعتبر إعادة وحدة الوطن، أعلى وأروع وأرفع مكسب للسكان، حيث كانت الهوم الوطنية هنا وهناك قبل إعادة الوحدة غير قابلة للانفراج، ف «الغمة» كانت تلف مَخْلَقات الإمامة والاستعمار تحت البُعد المصطنع، وكان عدداً قبل قيام الثورة، وبالتحديد عام ١٩٥٠م (٤,٣٦٦,٠٠٠ نسمة، فيما كانت الخدمات شبه معدومة، ولأنها كانت كذلك فإن النمو السكاني كان بطيئاً، أما السبب فيرجع إلى ارتفاع عدد المواليد مقابل ارتفاع عدد الوفيات، فكانت معاناة السكان هنا وهناك متعددة، منها محدودية المدارس، وكان الوضع التعليمي قبل الثورة شبه منعدم، إلا من مدارس ابتدائية وثانوية وجدت في تعز وصنعاء وحضرموت، وكان عددها لا يتجاوز عدد أصابع اليد، ولأن للتعليم أثراً إيجابياً في تخفيف الخصوبة البشرية في أوساط التجمعات السكانية، فإننا نجد أن هناك عدداً من المكاسب التي أتت بعد قيام الثورة، منها إنشاء المدارس هنا وهناك منذ العام الأول لقيام الثورة، كما تم تشييد (٨٢١) مدرسة ابتدائية، ووصل عدد المدارس خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩م) إلى (٢٥٤٢) مدرسة، فيما وصل هذا العدد نهاية عام ١٩٩٠م إلى (٧١٩١) مدرسة، فارتفع بعد إعادة وحدة الوطن إلى (١٤٣٩٥) مدرسة أساسية وثانوية.

وعندما تنصفحُ بيانات أعداد الطلاب والطالبات، نجد أن عددهم وصل خلال العام الدراسي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) إلى (٣٩٥,٥٧٥) طالباً وطالبة في التعليم الأساسي، و(٥٨٨,٩٩٥) طالباً وطالبة في التعليم الثانوي، أما التعليم العالي فنجد أنه في تنام مستمر، إذ بلغ عدد الجامعات (٨) جامعات حكومية، وحوالي (٨) جامعات خاصة، ويزيد عدد الطلاب الملحقين بها عن (٤٨٠,٠٠٠) طالب وطالبة، وأما في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، فإن عدد المعاهد بلغ خلال العام الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦م) (٦١) معهداً ومؤسسة مهنية وتقنية وكلية مجتمع تستوعب (١٨٠,٥١٠) طلاب وطالبات.

لم تكن تلك الأعداد الخاصة بالطلاب والطالبات مؤشراً على وعي السكان تجاه قضية الإنجاب وتقدير المخاطر الصحية الناجمة عن تعاقب الولادات والحمل المبكر والمتأخر؛ ألم يكن للتعليم انعكاس إيجابي تجاه انتشار وإشاعة وعي السكان بخصوص فوائد تنظيم الأسرة؟ حيث نجد أن نسبة معرفة السكان بوسائل تنظيم الأسرة تصل إلى (٨٠٪)، ألم يكن التعليم مصدراً لهذا المؤشر؟ فإذا كان كذلك، فإن انتقال السكان من مرحلة الاقتناع إلى فهم فوائد الصحة الإنجابية ومعرفة وسائل تنظيم الأسرة بنسبة (٨٠٪)، يعتبر قفزة هائلة في بلورة الوعي بمخاطر تعاقب الولادات، كما أصبح مفهوم تعاطي الوسائل الخاصة بتنظيم الأسرة يتسع لدى الأمهات بدرجات متفاوتة، حسب مراحل التعليم، حيث نجد المؤشرات التالية تبين الرغبة في الإنجاب، إذ نلاحظ أن معدل الخصوبة السكانية بلغ (٨,١) مولود للمرأة الأمية، فيما انخفض هذا المعدل إلى (٥,٧) مولود للمرأة التي أكملت المستوى الابتدائي، ثم انخفض إلى (٣,٥) مولود لدى المرأة التي حصلت على مؤهل تعليمي أعلى من الابتدائي.

التعليم ودوره في تعميق مفهوم النوع الاجتماعي

كفاح داوود علي

وكيل مدرسة شكلت الأثام منهم حوالي ٣٠٠ وكالة أي بنسبة ١٨,٥٪ ومن إجمالي عدد مدراء المدارس والبالغ عددهم ١٩٥٥ مدير مدرسة بلغت نسبة الأثام منهم ٦,٣٪.

ففي التعليم الأساسي تشير البيانات المتاحة إلى وجود ٦٧ ألف صف للمرحلة الأساسية والثانوية، وبذلك تبلغ كثافة الفصول حوالي ٤٨ تلميذاً، كما أن هناك ٢٠٠٠ مدرسة بدون مبنى ونتيجة لهذه الوضعية فإن على الدولة أن تولي موضوع إنشاء العديد من المدارس أهمية قصوى. وتؤكد مؤشرات الإنفاق الاستثنائي أن نصيب الجامعات من الإنفاق قد ارتفع خلال السنوات الثلاث الماضية دون وجود استراتيجية واضحة لمستقبل التعليم الجامعي، حيث أنشأت الدولة ٧ جامعات دون وجود مبررات كافية لإنشائها، وبناء عليه فإن على الدولة أن تعالج مسألتين إذا رأت الاستمرار في تمر جامعات جديدة:

× معرفة حجم وتوجه التعليم العالي، ففي العديد من الدول العربية النامية بدأت عملية إصلاح النظام الجامعي الذي لا يؤدي إلى تخريج مؤهلين لا تتلام تخصصاتهم مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

× على الدولة مراجعة الخيارات المالية للتعليم العالي وذلك من خلال الرسوم الجامعية لتغطية نفقات التشغيل.

الكتابة بقدر ما هي مشكلة تخلف حضاري واجتماعي، إن نحو الأمية ونشر التعليم والارتقاء بمستوياته يؤديان إلى تخلي المجتمع عن الخصائص السلبية واكتساب خصائص إيجابية متقدمة. باعتبار أن التعليم هو الشرط الأساسي للكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وتشير الإحصائيات التعليمية إلى وجود تقدم نوعي وكمي ملحوظ في تعليم البنات بمختلف المراحل والتخصصات حيث ازادت نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي من ١٤,٥٪ عام ١٩٩٠م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٥م على سبيل المثال في مختلف المراحل التعليمية والتدريبية بيد أن التفاوت بين الجنسين وبين الريف والحضر لا يزال قائماً. فما هو الدور الذي يجب أن يؤديه مفهوم النوع الاجتماعي؟

إن بناء مرافق التعليم المختلفة كالمدراس والمعاهد ومراكز التدريب والجامعات يؤدي بالضرورة إلى رفع نسبة الاستيعاب للطالبات في هذه المؤسسات التربوية، كما أن نشر الوعي العام حول أهمية تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية يؤدي كذلك إلى خفض التفاوت.

وفي الجانب الآخر نجد أن هناك تمايزاً بين الذكور والإناث في عملية التوظيف والتعيين في المناصب الإدارية، فمن بين إجمالي عدد وكلاء المدارس في المرحلتين الأساسي والثانوي والبالغ عددهم ١٩٢٢

لا شك أن اليمن قطعت في مجال التعليم شوطاً كبيراً انعكست نتائجه بشكل عام في تحديث المجتمع اليمني ورفع وعي المواطن بحيث يكون قادراً على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تعمل الدولة باستمرار على تأمين التعليم الأساسي لجميع المواطنين، والتوسع في مختلف مراحل التعليم الأخرى، مع التركيز على التعليم الفني والمهني ورفع إمكاناته الكمية والنوعية باعتباره قاعدة التنمية الاقتصادية، كما استهدفت الخطط الخمسية تطوير التعليم الجامعي بما يتناسب واحتياجات التنمية. لقد تبنت اليمن سياسة تعليمية تلبى احتياجات التنمية وتعمل على نحو الأمية وتحسين أداء الجامعات وتطوير المناهج والبرامج.

يجب الإشارة إلى أن أهم معالم التطور في مكانة المرأة في مجالي التعليم والعمل، وهما المتغيرات الرئيسية التي يثقلان دعامة التحول بالنسبة لوضعها، وبالتالي دعامة التحول في الأسرة اليمنية.

إن العلاقة بين التعليم وبين مستويات التقدم هي علاقة واضحة وأكيدة، إذ أنه من المعروف أن جغرافية الأمية في العالم مطابقة لجغرافية التخلف، لأن انتشار الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي لا يتطابقان فقط بالرموز المقروبة أو

دورة تدريبية لوظفي الأمانة العامة للمجلس الوطني لسكان في مجال الحاسوب

■، أقيمت بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان فعاليات الدورة التدريبية في مجال استخدامات الحاسوب والتي نظمتها الإدارة العامة للتنسيق والمتابعة بالأمانة خلال الفترة من ٩-٢٠/٩/٢٠٠٦م وتستهدف ١٥ متدرباً ومتدربة من موظفي الأمانة العامة للمجلس.

وفي حفل افتتاح الدورة أكد الأخ مطهر أحمد زيارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان على أهمية هذه الدورة في اكتساب وتزويد كوادر الأمانة بالمعلومات والمهارات الجديدة التي طرأت في مجال استخدامات وتطبيقات الحاسوب بما يخدم تطوير وتحسين الأداء في العمل سواء في المجال التقني والفني أو في مجال قاعدة البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسات والسياسات السكانية.

وأشار الأخ زيارة إلى أن هذه الدورة تأتي في إطار خطة الأمانة العامة للمجلس الوطني لهذا العام وضمن البرنامج التدريبي والتأهيلي لوظفي وكوادر الأمانة. متمنياً في ختام كلمته كل التوفيق والنجاح للمتدربين والاستفادة من معلومات هذه الدورة، على اعتبار أن التعامل مع الكمبيوتر وبرامجه المختلفة أصبح اليوم أمراً هاماً وضرورياً يجب على الجميع معرفته لمواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية الحاصلة في هذا المجال.

اليمن بلد السلام.. وسيعمل على نشر راية السلام في كل مكان.